وذلك باستثناء ما تعلّق باصدار التشريعات والنظم وتعديلها، التي يختص بها، الى يومنا هذا، القائد العسكري العام في كل من منطقة الضفة وقطاع غزة.

وقد استمر جهاز الحكم العسكري يمارس مهامّه وفق النظام السابق، الى ان تقرّر انشاء ادارة مدنية مستقلة في كل من الضفة وقطاع غزة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. وبمقتضى ذلك القرار استقل القسم المدني عن القسم العسكري مع بقاء سلطة التشريع ضمن اختصاصات القائد العسكري العام. فما هي الآثار المترتبة على انشاء جهاز الادارة المدنية؟ وما هي الأهداف التي سعت السلطات الاسرائيلية الى تحقيقها من خلاله؟

جهاز الادارة المدنية

لقد اعتمدت السلطات الاسرائيلية، في حكم المناطق المحتلة، برنامجاً منظّماً وشاملاً. واستهدفت، من تنفيذه، اعادة تنظيم المناطق المحتلة بما يتلاءم والحل السياسي الذي يمكن ان تقترحه بشأنها يوماً ما. ويعتمد البرنامج على سياسة قوامها: ان وجود الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عنصر غير ثابت؛ وان مكانته في الصراع مكانة ثانوية، تتناقص كلّما زادت السيطرة الاسرائيلية على الارض.

وبفعل السياسة تلك، شهدت المناطق المحتلة تغيّرات كبيرة انعكست على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتركت آثارها السلبية في السكان العرب، في مختلف نواحي الحياة. اذ عمدت السلطات الاسرائيلية الى تقرير ما يلائمها من أسس قانونية، واقتصادية، وادارية، وعسكرية، واستيطانية، في المناطق المحتلة، لتكون تلك الأسس مرتكزات ملزمة، وملازمة، لأي مشروع سلمي يتعلّق بالمناطق المحتلة وبمستقبلها السياسي، وذلك انطلاقاً من اعتقاد المسؤولين الاسرائيليين بأن الحقائق النهائية المفروضة هي التي ستقرّر المستقبل النهائي للمناطق المحتلة.

وفي هذا الاطار، أخضعت اسرائيل المناطق المحتلة لنظام الحكم العسكري، ليتسنّى لها تنفيذ ذلك، وتخطي العقبات القانونية والاحتجاجات الدولية ومعارضة السكان العرب؛ وفي الوقت عينه، سعت جاهدة الى ارساء الأسس لاقامة ادارة مدنية للسكان العرب ترتبط باسرائيل، فحاولت خلق زعامة محلية للمشاركة في مفاوضات معها، لتحديد المصير النهائي لتلك المناطق، وبشكل يخدم المشروع الصهيوني في المنطقة بأسرها.

وقد أصبح ذلك ضرورياً بعد انطلاق المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية والاعلان عن مشروع الحكم الاداري الذاتي كإطار يحدّد المصير النهائي للمناطق المحتلة؛ فحاولت ايجاد الظروف الموضوعية لاقامة الادارة المدنية، والتي تمثّلت في تقليص نفوذ القيادات المحلية المعارضة لذلك، وخلق زعامة بديلة منها في الاوساط القروية. الّا ان ذلك لم يحقّق النتائج المرجوّة بسرعة؛ خاصة بعد تقدّم المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية في كامب ديفيد.

ونتيجة لذلك، لم يكن بوسع اسرائيل الانتظار الى حين تبلور قيادة محلية تشارك في المفاوضات، ورغبة منها في تقرير سياسة الامر الواقع، لجأت الى احداث نظام الادارة المدنية في المناطق المحتلة من جانب واحد، مخالفة بذلك قواعد الاحتلال الحربي التي تقضي بادارة الاقليم المحتل ادارة عسكرية.

ومع انه لا تبدو، للوهلة الأولى، المخاطر المترتّبة على ذلك التغيير القاضي باستقلال قسم الادارة المدنية عن جهاز الحكم العسكري، وادارة المناطق المحتلة بواسطة أشخاص مدنيين، الّا ان